العرب
الأحد 2021/11/07
السنة 44 العدد 12233

تبون يقطع الطريق على فرص تطبيع العلاقات الجزائرية – الفرنسية

تنويع الشراكات الأوروبية يقلص حظوظ النفوذ التاريخي للفرنسيين

خرج الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون في حوار مع مجلة "دير شبيغل" الألمانية ليصف التصريحات التي أدلى بها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بالخطيرة جدا ليقطع بذلك الطريق أمام تطبيع العلاقات الجزائرية - الفرنسية.

صابر بليدي

الجزائر – قطع الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون الطريق أمام فرص تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين بلاده وفرنسا بتأكيده أن تصريحات الرئيس إيمانويل ماكرون أضرت كثيرا بمشاعر وذاكرة الجزائريين، وأن أي تسوية لن تكون على حساب الشعب الجزائري.

وأعرب تبون عن استيائه العميق من مضمون التصريحات التي نقلتها منذ أسابيع صحيفة "لوموند" عن الرئيس الفرنسي حول ما أسماه بـ"ارتهان الرئيس الجزائري لدى عصبة حكم صلبة"، في تلميح إلى نفوذ المؤسسة العسكرية في صناعة القرار السياسي المحلي.

وأوضح تبون أن خوض ماكرون في مسائل تاريخية إهانة أثارت غضب نخب سياسية وشعبية في الجزائر ردا على قوله إنه لم يعرف للجزائريين أمة قبل احتلال بلاده لها، وأنه يستغرب منطقهم في التعامل مع الوجود الأجنبي على أراضيهم، ففيما يعتبرون الفرنسيين استعمارا، لا يسقطون نفس الصفة على التواجد العثماني الذي دام ثلاثة قرون.

> تبون وصف في مقابلة مع مجلة «دير شبيغل» الألمانية تصريحات ماكرون بالخطيرة جدا وهو ما سيعمق الأزمة الدبلوماسية بين البلدين

ووصف الرئيس الجزائري في مقابلة أجرتها معه مجلة "دير شبيغل" الألمانية التصريحات المذكورة بـ"الخطيرة جدا"، وهو ما سيعمق الأزمة الدبلوماسية القائمة بين البلدين، ويؤجل فرص حلها إلى أجل غير مسمى رغم الصمت الذي ساد الأسابيع الأخيرة.

وكانت الجزائر قد استدعت سفيرها من باريس للتشاور ولا يزال مصيره غامضا، فرغم التسريبات التي تحدثت عن عودته لمواصلة مهامه، إلا أن وزير الخارجية رمطان لعمامرة نفى ذلك في آخر تصريحات صحافية له، كما كان لقاؤه مقتضبا مع نظيره الفرنسي جون إيف لودريان في رواندا على هامش القمة التي جمعت أعضاء الاتحادين الأوروبي والأفريقي تحسبا لقمة دول الجوار الليبي في طرابلس.

كما قررت الجزائر غلق مجالها الجوي أمام الطيران العسكري الفرنسي العامل في مالي ومنطقة الساحل لأول مرة منذ دخوله حيز الخدمة في 2014 خلال حقبة الرئيس الراحل عبدالعزيز بوتفليقة، وهو ما يزيد من متاعب وتكلفة عملية "برخان" التي تشرف باريس على إنهائها في مالي، وذكر تبون في هذا الشأن "إذا أراد الفرنسيون الآن التوجه إلى مالي أو النيجر، عليهم أن يسافروا جوا لمدة تسع ساعات بدلا من أربع"، في تلميح إلى حجم الخدمة التي كانت تقدمها بلاده لفرنسا.

وصرح حينها في أعقاب اللقاء الذي جمعهما نهاية شهر أكتوبر المنقضي بالقول "التقيته وتبادلنا حديث مجاملة"، وهو ما يوحي بأنه لا أفق لعودة علاقات البلدين إلى الوضع العادي.

واختارت "دير شبيغل" مقطع "لو يتصل به ماكرون لن يرد.. لماذا؟" كمدخل لمضمون المقابلة التي سجلت نهاية شهر أكتوبر بالجزائر العاصمة، حيث استبعد فيها الرئيس تبون عودة العلاقات الجزائرية – الفرنسية إلى طبيعتها، وبرر ذلك بأنه "لا يوجد جزائري سيقبل أن تُستأنف الاتصالات مع من أطلقوا هذه الشتائم".

لا أفق لحلحلة الأزمة بين الجزائر وفرنسا

وأضاف "إنني مستاء للغاية من إيمانويل ماكرون بسبب تصريحاته الخطيرة جد"، وهو ما يعطي الانطباع بأن الأزمة القائمة حجبت لغة التناغم والإطراء التي تبادلها الرجلان منذ قدوم تبون إلى قصر المرادية في ديسمبر 2019، حيث ظلا يتبادلان الثناء والإشادة، وأرجعا مطبات علاقات بلديهما إلى ما أسماه تبون بـ"الدوائر الضاغطة".

وأكد تبون في تصريحه للمجلة الألمانية بأنه "لا ينبغي المساس بتاريخ الشعوب، ولا يجب أن يهان الجزائريون" في إشارة إلى المقاربة التاريخية التي طرحها ماكرون في معالجة الذاكرة الجماعية وتشكيكه في الماضي التاريخي للجزائر.

وشدد تبون على أنه "لن يكون من يأخذ الخطوة الأولى في تهدئة التوترات مع فرنسا (...) ليس هناك جزائري يقبل بفتح الاتصال مع هؤلاء الذين أهانونا، وأن الرئيس إيمانويل ماكرون أعاد فتح نزاع قديم دون داع"، وهو ما يؤجل تطبيع العلاقات المأزومة الى أجل غير مسمى، ويستبعد جدا برأي مراقبين أن يكون ذلك قبل الانتخابات الرئاسية الفرنسية القادمة في الصائفة القادمة.

وفي المقابل أشاد تبون بالعلاقات الجزائرية – الألمانية، وقال إن "ألمانيا دائما ما تعاملت مع الجزائر باحترام"، وأعرب عن أمنيته في بناء مستشفى كبير في العاصمة الجزائرية بالتعاون مع الحكومة الألمانية المقبلة، وعبر عن استعداد حكومته لتمويل جزء كبير من المشروع، كما أكد على أن الجزائر يمكنها أن تمد أوروبا بالكهرباء المستخرجة بالطاقة الشمسية بمساعدة ألمانية في إشارة إلى مشروع "ديزرتيك" المتوقف.

وكان الرئيس الجزائري قد قضى زهاء ثلاثة أشهر في 2020 بمشفى حكومي ألماني لما أصيب بوباء كورونا، قبل أن تلحق به تعقيدات صحية أخرى، ويسهر على متابعته فريق طبي ألماني، وهي سابقة أولى في تاريخ الرؤساء والمسؤولين الجزائريين الكبار الذين يتوجهون غالبا للعلاج في فرنسا وسويسرا.

وجاء التصريح الأخير للرئيس الجزائري ليزيد من الضغط على الفرنسيين بإبراز قدرة بلاده على بناء شراكات متنوعة بما فيها مع من دول الاتحاد الأوروبي على غرار إسبانيا وإيطاليا وألمانيا، الأمر الذي سيقلص حظوظ فرنسا في الحفاظ على مصالحها التقليدية في أكبر مستعمراتها القديمة.

وتجلى ذلك من خلال حرص الجزائر على تقديم تطمينات للاتحاد الأوروبي حول ضمان إمدادات الغاز في المدى القريب، وتكثيف تعاونها الطاقوي مع إسبانيا وإيطاليا التي يقوم رئيسها سيرجيو ماتاريلا بزيارة إلى الجزائر هي الأولى من نوعها منذ 18 عاما بالنسبة إلى إيطاليا، وهي أول زيارة لرئيس أوروبي للجزائر منذ قدوم تبون إلى قصر المرادية نهاية العام 2019.

مكتسبات دبلوماسية تدعم وحدة المغرب في ذكرى المسيرة الخضراء

محمد ماموني العلوي

الرباط – احتفل المغاربة السبت بالذكرى السادسة والأربعين للمسيرة الخضراء، وهي مسيرة شعبية سلمية تم تنظيمها في خريف 1975 من أجل الضغط على إسبانيا لمغادرة الصحراء المغربية.

وتأتي ذكرى المسيرة الخضراء هذه السنة في ظل مستجدات كثيرة عرفها ملف الصحراء على المستوى السياسي والدبلوماسي والأمني، مع زيادة المقتنعين بمبادرة وحقوق المغرب في صحرائه، ومنها صدور قرار مجلس الأمن رقم 2602 والذي جاء مكرّسا لمكتسبات المملكة على الأرض.

كما أن المستجد المهم الذي طبع السياسة الرسمية للرباط لهذا العام هو دينامية "دبلوماسيات القنصليات"، حيث نجحت في تحويل الاعتراف بمبادرتها بشأن الحكم الذاتي الموسّع إلى أمر واقع.

وكان الاعتراف بمبادرة المغرب بشأن الحكم الذاتي الموسع بمثابة تقرير واقع بمقابل تراجع الجزائر وجبهة البوليساريو الانفصالية على مستوى الحضور الدبلوماسي الخارجي، وهو ما عكسه الموقف الأخير لمجلس الأمن الذي ألزم الجزائر بالمشاركة في "الموائد المستديرة" كشريك مباشر في النزاع.

وتوالى افتتاح قنصليات عدد من الدول الأفريقية والعربية في كبرى مدن الأقاليم الجنوبية، حتى بلغ عددها 25 قنصلية، حيث تُعد سيراليون آخر بلد افتتح قنصلية له في إقليم الصحراء في أغسطس الماضي، وقبلها بشهر افتتحت مالاوي قنصلية في الإقليم، وهي التي كانت تعترف سابقا بالبوليساريو قبل أن تسحب اعترافها بالجبهة في السابع من مايو 2017.

وكان الحدث الأهم هو إعلان الولايات المتحدة في العاشر من ديسمبر الماضي عزمها افتتاح قنصلية في مدينة الداخلة بإقليم الصحراء، ضمن إعلان الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب اعتراف بلاده بسيادة المغرب على الإقليم، وهو ما استمرت في اعتماده إدارة الرئيس جو بايدن من بعده.

ويعتقد محمد لكريني أستاذ القانون والعلاقات الدوليين بكلية الحقوق آيت ملول جامعة ابن زهر، أنه بعد الاعتراف الأميركي بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية بدأت استراتيجية فتح القنصليات في مدينتي الداخلة والعيون لتأكيد هذه السيادة المغربية.

وأوضح لكريني في تصريح لـ"العرب"، أن الإدارة الأميركية بعد اعترافها أقرت القيام بمشاريع استثمارية ضخمة في الأقاليم الجنوبية المغربية الاستراتيجية لأنها تطل على الدول الأفريقية، وبذلك فهي بوابة المغرب في قارته التي يعد جزءا لا يتجزأ منها.

وعلى مستوى دول أميركا اللاتينية فقد أعربت السلفادور في نيويورك عن دعمها لجهود المغرب لإيجاد حل سياسي واقعي وعملي ومستدام لقضية الصحراء، وذلك في إطار الاحترام التام لوحدة المملكة وسيادتها، كما جددت كولومبيا التأكيد على "أهمية المبادرة المغربية" للحكم الذاتي في الصحراء و"الجهود الجادة" التي تبذلها المملكة للتوصل إلى حل لهذا النزاع الإقليمي.

كما أعلنت نائبة الرئيس ووزيرة خارجية كولومبيا مارتا لوسيا راميريز نهاية أكتوبر الماضي عن إصدار "تعليمات للسفير الجديد لكولومبيا بالرباط من أجل تمديد نطاق الإشراف القنصلي لسفارة كولومبيا في المملكة على كل التراب المغربي، بما في ذلك الصحراء".

ولفت لكريني إلى أن اعتراف العديد من الدول في أميركا اللاتينية، من بينها الاعتراف الأخير لكولومبيا التي كانت في عهد سابق مساندة لطرح جبهة البوليساريو، هو تأكيد لفعالية مبادرة الحكم الذاتي التي سبق وأن أكد مجلس الأمن في قراره عدد 1754 سنة 2007 وما بعدها أنها ذات جدية ومصداقية، مما سيدعم الموقف المغربي في المنتظم الدولي وبذلك يمكن اعتبار هذه الاعترافات المتتالية بمثابة امتياز سياسي ودبلوماسي للمغرب نتيجة دينامية الدبلوماسية المغربية في هذا الشأن.

ويعود تاريخ تنظيم المسيرة الخضراء التي شارك فيها 350 ألف مواطن ومواطنة إلى السادس من نوفمبر 1975، عندما دعا العاهل المغربي الراحل الملك الحسن الثاني (والد الملك محمد السادس) إلى مسيرة شعبية سلمية من أجل الضغط على إسبانيا لمغادرة إقليم الصحراء الذي كانت تحتله بعدما تسلحت الرباط على سبيل الدعم القانوني برأي لمحكمة العدل الدولية أكد على أن الصحراء كانت ترتبط بالسلطة المركزية على مدى التاريخ.

محمد لكريني

اعتراف دول أميركية بمغربية الصحراء تأكيد لفعالية مبادرة الحكم الذاتي

وتعرف الصحراء المغربية منذ تحريرها من الاحتلال الإسباني زخما تنمويا وعمرانيا واقتصاديا كبيرا تعزز سياسيا بإنجاز انتخابات تشريعية ومحلية لاختيار مندوبين عن السكان، وقد عرفت العملية الانتخابية إقبالا واسعا.

واعتبر عبدالكريم الزرقطوني رئيس "مؤسسة محمد الزرقطوني للثقافة والأبحاث"، أن هذا التميز الانتخابي يعد تعبيرا منهم عن قوة ارتباطهم بوطنهم وبمقدساتهم العليا، ولم يكن الأمر مجرد عملية انتخابية لاختيار ممثلي المنطقة في المجالس والهيئات التمثيلية، بقدر ما أنه جسد روح الاستعداد لإثبات التعلق المستمر بقيم الانتماء للوطن وفرز الممثلين الحقيقيين للسكان والتعبير عن الموقف الواضح والمسؤول والصارم ضد مؤامرات الخصوم، وضد أساطير الدعاية الانفصالية المتهالكة.

وفي هذا الصدد نشرت الأمانة العامة للأمم المتحدة كوثيقة رسمية لمجلس الأمن وباللغات الست للمنظمة، الرسالة التي وجهها السفير الممثل الدائم للمغرب عمر هلال، إلى مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة في العاشر من سبتمبر الماضي، بشأن سير الانتخابات العامة في الثامن من سبتمبر بالمملكة، والتي أكدت أن نسبة المشاركة المرتفعة لسكان الصحراء المغربية "تمثل تأكيدا جديدا من خلال صناديق الاقتراع على التشبث الراسخ للمواطنين في الأقاليم الجنوبية بمغربيتهم".

ويرى مراقبون أن الاستقرار الذي تنعم به الأقاليم الجنوبية المغربية عزز حضور الكثير من الشركات الغربية والعربية التي تستثمر في هذه المنطقة، مؤكدين أن بروباغندا الجزائر والبوليساريو لم تؤثر على تلك الشركات لسحب استثماراتها وهذا ما يشكل تعزيز سيادة المغرب على صحرائه، وهو ما سيرفع من تواجد تلك الشركات في مدن العيون والداخلة.

مكتسبات ميدانية ودبلوماسية للمغرب

المفاوضات بشأن الأزمة السياسية في السودان تصل إلى طريق شبه مسدود

الخرطوم – قال مصدران من حكومة رئيس الوزراء المعزول عبدالله حمدوك السبت إن المفاوضات من أجل إيجاد حل للأزمة السياسية في السودان وصلت إلى "طريق شبه مسدود" بعد رفض الجيش العودة إلى مسار التحول الديمقراطي.

وأضاف المصدران أن الجيش شدد أيضا من القيود على حمدوك بعد حل حكومته ووضعه رهن الإقامة الجبرية في منزله في أعقاب الانقلاب الذي وقع في الخامس والعشرين من أكتوبر.

وقالا إن القيود الجديدة حدت من قدرته على عقد اجتماعات أو إجراء اتصالات سياسية.

وقال قائد الجيش السوداني الفريق أول عبدالفتاح البرهان إن الجيش تدخل بسبب الاضطرابات السياسية وخطر اندلاع حرب أهلية، وأكد أنه لا يزال ملتزما بالانتقال والانتخابات المقرر إجراؤها في عام 2023.

وتسعى جهود الوساطة التي تشارك فيها الأمم المتحدة لإيجاد طريقة لإعادة حمدوك كرئيس للوزراء في حكومة كلها من التكنوقراط.

ووضع حمدوك شروطا مسبقة تشمل الإفراج عن قيادات مدنية تم احتجازها خلال الانقلاب والعودة إلى الانتقال نحو الديمقراطية الذي بدأ بعد الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير في عام 2019.

وتحاول الجماعات المطالبة بالديمقراطية إنهاء الانقلاب بسلسلة من التجمعات الحاشدة ومظاهرات في الأحياء. ويرفض كثيرون قيام الجيش بأي دور ويدعون إلى حكم مدني كامل.

ويتهم منتقدو البرهان الجيش بإثارة اضطرابات قبل الانقلاب العسكري الذي يقولون إنه زاد من احتمال نشوب حرب أهلية وعرقل الانتقال الذي أتاح للسودان فرصة للخروج من عقود من العزلة والحروب الداخلية.

ويأتي ذلك في وقت وصل فيه وفد رفيع المستوى من الأمانة العامة للجامعة العربية برئاسة السفير حسام زكي الأمين العام المساعد إلى الخرطوم للإسهام في معالجة الوضع المتأزم في السودان، في وقت دعا تجمّع المهنيين إلى يومين من الإضرابات على مستوى البلاد رفضا للمبادرات المدعومة دوليا للعودة إلى ترتيب تقاسم السلطة مع الجيش.

وصرح مصدر مسؤول في الأمانة العامة في بيان نشرته الجامعة على موقعها الإلكتروني السبت بأنه من المقرر أن يلتقي الوفد مع القيادات السودانية من المكونات المختلفة بهدف دعم الجهود المبذولة لعبور الأزمة السياسية الحالية في ضوء الاتفاقات الموقعة والحاكمة للفترة الانتقالية، بما يحقق تطلعات الشعب السوداني نحو السلام والتنمية والاستقرار.

> الجيش رفض العودة لمسار التحول الديمقراطي وشدد القيود على حمدوك ما حد من قدرته على إجراء اتصالات سياسية

ويأتي التحرك العربي بعد ساعات من بيان مشترك تلته مصر نيابة عن الدول العربية خلال الدورة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان حول الأوضاع في السودان، شددت فيه على أن "أمن واستقرار السودان جزء لا يتجزأ من أمن واستقرار الوطن العربي".

وحثت الدول العربية "جميع الأطراف السودانية على التقيد الكامل بالوثيقة الدستورية التي تم توقيعها في أغسطس 2019 بمشاركة المجتمع الدولي وجامعة الدول العربية، وكذلك باتفاق جوبا للسلام لعام 2020".

كما يأتي التحرك بعد رفض حركة الاحتجاج في السودان المبادرات المدعومة دوليا للعودة إلى ترتيب تقاسم السلطة مع الجيش الذي استولى على السلطة الشهر الماضي، داعية إلى يومين من الإضرابات على مستوى البلاد تبدأ الأحد، بحسب وكالة أسوشيتد برس.

وقال تجمّع المهنيين السودانيين الذي قاد الانتفاضة ضد الرئيس السابق عمر حسن البشير في وقت متأخر الجمعة إن مبادرات الوساطة التي "تسعى لتسوية جديدة" بين القادة العسكريين والمدنيين من شأنها "إعادة إنتاج وتفاقم" أزمة البلاد.

وتعهد تجمع المهنيين السودانيين بمواصلة الاحتجاج حتى تشكيل حكومة مدنية كاملة لقيادة العملية الانتقالية.

وتحت شعار "لا مفاوضات ولا حل وسط ولا تقاسم للسلطة" دعا تجمع المهنيين السودانيين المنتشر في جميع أنحاء البلاد إلى إضرابات وعصيان مدني الأحد والاثنين.